الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا COVID-19 على الاقتصاد الإفريقي

د. سماح سيد أحمد المرسي
أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة – مصر.

بدأت الإصابات الأولى لفيروس كورونا المستجد في الصين في نهاية عام ٢٠١٩م، وانتشر بسرعة في كلّ قارات العالم، ووفقاً للمركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها فقد سجلت متوسط نسبة الوفيات بالكورونا ٢،٣٪، مما يؤكد خطورة الفيروس على الصعيد العالمي.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠م أنّ فيروس كورونا المستجد أصبح وباءً عالمياً يستدعي إعلان حالة الطوارئ العالمية، ووفقاً للسيناريو المتوقع من صندوق النقد الدولي والعديد من المصادر الأخرى؛ سيحدث تراجع في معدل النمو العالمي بنسبة ٠,٥٪، كما توقع حدوث حالة من الركود العالمي في النصف الأول من عام

٢٠٢٠م بسبب تفشي الوباء، وذلك بسبب الآثار المباشرة وغير المباشرة لتفشي الفيروس، ومن أهمها (صدمات العرض والطلب، وتراجع الأسعار، وتراجع مستويات السياحة).

وقد تقدّم الوباء في إفريقيا ببطء، ورصدت بعض الدراسات التي صدرت عن المنظمات الدولية الآثار الاقتصادية لانتشار الفيروس على بعض الدول في القارة الإفريقية، **وتحدث الآثار السلبية لانتشار الفيروس في إفريقيا من خلال قناتين:**

أحدهما خارجية: تتمثل في: الآثار المرتبطة بالعلاقات التجارية المباشرة بين إفريقيا وأهمّ الشركاء التجاريين في قارات آسيا وأوروبا، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والآثار الناتجة عن تراجع كلٍّ من معدلات السياحة، تحويلات العاملين بالخارج، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية... إلخ.

الثانية داخلية: تتمثل في: ما يترتب على الانتشار السريع للفيروس في العديد من الدول الإفريقية من آثارٍ مرَضية ووفيات، وإعاقة للأنشطة الاقتصادية، وتراجع في الطلب المحلي وعائدات الضرائب، وتراجع في أسعار النفط، وزيادة الإنفاق العام، خاصّةً في مجالات الرعاية الصحية ودعم الأنشطة الاقتصادية.

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل الآثار الاقتصادية لأزمة انتشار فيروس كورونا على اقتصادات الدول الإفريقية، وكيف استجابت حكومات هذه الدول لهذه الأزمة، مع تقديم عددٍ من التوصيات للتخفيف من حدّة آثار تلك الأزمة على هذه الدول، **وذلك من خلال محاور خمسة رئيسية، هي:**

أولاً: تطورات الاقتصاد العالمي وآثار الجائحة عليه.

ثانياً: تحليل آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الإفريقي.

ثالثاً: تحليل آثار جائحة كورونا على أهمّ الاقتصادات الإفريقية.

رابعاً: التدابير الاقتصادية والمالية للتخفيف من آثار الجائحة.

خامساً: خاتمة وتوصيات.

أولاً: تطورات الاقتصاد العالمي وآثار الجائحة عليه:

إنّ الأزمة التي سبّبتها جائحة كورونا تدفع بالاقتصاد العالمي إلى مشكلاتٍ عميقة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، إضافةً إلى المشكلات التي كان العالم يحاول بالفعل التعافي من آثارها بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وكذلك تبعات هذا الوباء على صحة الإنسان التي تتجلّى في تزايد أعداد المرضى والوفيات، ونظراً لزيادة الترابط في الاقتصاد العالمي من خلال سلاسل القيمة[1] التي تمثّل ما يقرب من نصف التجارة العالمية، كلّ ذلك يؤدي إلى عواقب وخيمة وآثار سلبية عميقة على مستويات التجارة العالمية، والانخفاضات المفاجئة في أسعار السلع والعائدات المالية،

(١) قدّم الاقتصادي «مايكل بورتر» مصطلح «سلاسل القيمة العالمية» لأول مرّة عام ١٩٨٥م في مؤلفه الشهير (الميزة التنافسية)، حيث يشير المصطلح إلى العمليّة التي تُضاف من قِبلها القيمة إلى المواد الخام، وذلك عن طريق إجراء عدّة عمليّات بهدف تصنيع مُنتج نهائي، والتمكّن من بيعه إلى المستهلك، حيث إنّ الهدف العام من هذه السلسلة هو تقديم أقصى قيمة بأقلّ تكلفة ممكنة، وخَلق مستوى من التنافس. وتقوم المنشآت الاقتصادية المختلفة بإجراء تحليل لسلسلة القيمة عن طريق النّظر إلى كلّ خطوة مطلوبة لإنتاج مُنتج جديد، أو خدمة معيّنة، وتحديد طُرق لزيادة كفاءة هذه السلسلة. ووفقاً للأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (غوريا ٢٠١٢م)؛ فإنّ ظهور سلاسل القيمة العالمية في أواخر تسعينيات القرن العشرين قدّم حافزاً كبيراً للتغيرات في تدفقات الاستثمار والتجارة الدولية.

وتراجع إيرادات النقد الأجنبي والتدفقات المالية الأجنبية، نتيجة القيود على السفر وتوقف حركة الفنادق والسياحة العالمية وتجمد سوق العمل... إلخ.

ويساهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان بنصف الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وتعتمد هذه الاقتصادات على قطاعات التجارة والخدمات والصناعة، وقد أجبرتهم تدابير وقف انتشار الجائحة إلى إغلاق الحدود وتقليص الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى الركود في بعض هذه الدول المتقدمة.

ويساهم الاقتصاد الصيني بحوالي ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو أكبر شريك تجاري لمعظم الدول الإفريقية وباقي دول العالم، وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يتراجع معدل النمو الاقتصادي في الصين إلى ٤,٩٪ بدلاً من ٥,٧٪، وأوروبا ٠,٨٪ بدلاً من ١,١٪، وباقي دول العالم ٢,٤٪ بدلاً من ٢,٩٪، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٠,٤٢١٪ مقارنةً بالربع الأول من عام ٢٠٢٠م. ويتنبأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) UNCTAD بتراجع شديد في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتراوح ما بين (-٥٪ إلى -١٥٪)، وأعلن صندوق النقد الدولي في ٢٣ مارس ٢٠٢٠م أنّ المستثمرين قد سحبوا ٨٣ مليار دولار أمريكي من أسواق الاقتصادات الصاعدة منذ بداية الأزمة[١].

شكل رقم (١): توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين الدول والأقاليم

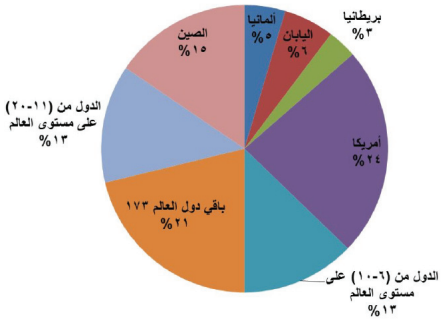

Source:IMF, 2020

١- الأثر على تراجع أسعار السلع:

تراجعت أسعار النفط بنسبة ٥٠٪ من ٦٧ دولاراً للبرميل إلى أقلّ من ٣٠ دولاراً للبرميل، لقد اقترح منتجو النفط الرئيسيون تقليل الإنتاج في محاولةٍ لدعم أسعار النفط، استجابةً لما أصابها من تراجع بسبب جائحة كورونا، حيث يستهلك الناس طاقةً أقلّ بسبب تراجع معدلات السفر والإنتاج في كلّ مجالات الاقتصاد، ووافقت على ذلك مجموعة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وقررت خفض إنتاج النفط بمقدار ١,٥ مليون برميل يومياً حتى يونيو ٢٠٢٠م.

لقد انخفضت أسعار النفط بنسبة ٥٤٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى منذ بداية عام ٢٠٢٠م، حيث وصل السعر إلى أقلّ من ٣٠ دولاراً للبرميل، كما انخفضت أسعار كلٍّ من الغاز الطبيعي والمعادن بنسبة ٣٠٪ و٤٪ على التوالي، كما انخفضت أسعار الألمونيوم بنسبة ٠,٤٩٪، النحاس بنسبة ٠,٤٧٪، والرصاص بنسبة ١,٦٤٪، وفقد الكاكاو ٢١٪ من قيمته مؤخراً في أعقاب الأزمة.

كما تأثرت الأسعار العالمية للسلع الغذائية، مثل أسعار الأرز والقمح، ومن المتوقع أن تؤثّر

(١) African Union , Impact of Coronavirus (COVID 19) on the African Economy, (Adis Ababa: African Union, 2020), PP.6-8.

علـــى الـــدول الإفريقية، وخاصّـــةً أنّ معظمها مســـتورد صافي للغذاء، ولذلك فســـوف يكون الســـؤال: كيـــف ســـتتطور حالة أســـعار هذه المنتجات تأثراً بالأزمة؟[١].

٢- الأثر على قطاعات السفر والنقل الجوي والسياحة:

بلغت إيرادات صناعة الطيران في عام ٢٠١٩م ما قيمته ٨٣٠ مليار دولار، وقُدّرت هذه الإيرادات بنحو ٨٧٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، ومع استمرار ارتفاع أعداد الإصابات بالفيروس في كلّ بقعةٍ من بقـــاع العالم عملت الحكومات على وقف الطيران وإغلاق الحـــدود في كلّ دول العالم، وتوقع اتحاد النقل الجـــوي أن يؤثر كورونا على قطاع الطيران بشكلٍ كبير، وأن يؤدي إلى خسائر في هذا القطاع تصل إلى ١١٣ مليار دولار أمريكي.

شكل رقم (٢): مساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي

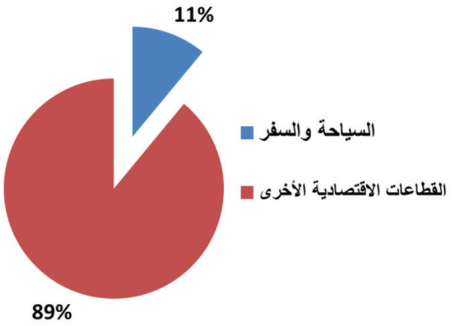

Source: UNWTO, 2020

ويواجه قطاع السياحة تحديات كبيرة بسبب فيروس كورونا، وحســـب آخر تقديرات لمنظمة الســـياحة العالميـــة التابعـــة للأمـــم المتحدة سيتراجع قطاع الســـياحة بنسبة من ٢٠-٣٠٪، وســـيُترجم هذا التراجع إلى تراجع في عائدات (صادرات) الســـياحة الدولية ما بين ٣٠٠-٤٥٠ مليار دولار أمريكي، من أصل ١,٥ تريليون دولار أمريكي تحققت في عام ٢٠١٩م وحده.

ومع الأخذ في الاعتبار اتجاهات سوق قطاع الســـياحة في الســـنوات الماضية؛ فإنّ كورونا سيتســـبّب في أكبر تراجعٍ في نمو القطاع على مدار فترة زمنية طويلة بسبب فرض قيود كبيرة على السفر من قِبَل كلّ دول العالم، وسينخفض عدد الســـياح الدوليين بنسبة من ٢٠-٣٠٪ في عـــام ٢٠٢٠م مقارنةً بعام ٢٠١٩م، وســـتتعرض ملايين الوظائف في هذا القطاع لخطر الفقدان والضياع، وذلـــك لأنّ نســـبة ٨٠٪ من الأعمال التجاريـــة المرتبطة بقطاع الســـياحة تتمّ عن طريق مشـــروعات صغيرة ومتوســـطة SME، وسيخسر قطاع الفنادق ٢٠٪ من قيمة مبيعاته، وقد تصل هذه النســـبة مـــن ٤٠٪ إلى ٦٠٪ في دولٍ مثل كمبوديـــا وفيتنام وتايلاند (حيث يوفر القطاع ٢٠٪ من الوظائف)، وتتمثل أهمّ الوجهات الســـياحية في العالم في كلٍّ من فرنســـا (٨٩ مليون سائح ســـنوياً)، إسبانيا (٨٣ مليون سائح ســـنوياً)، الولايات المتحدة (٨٠ مليون)، الصين (٦٣ مليـــون)، إيطاليا (٦٢ مليـــون)، تركيا (٤٦ مليون)، المكسيك (٤١ مليون)، وتوفر السياحة وظيفة من بين كلّ ١٠ وظائف؛ بإجمالي عالمي حوالي (٣١٩ مليون وظيفة)، وتســـاهم بحوالي ١٠,٤٪ من الناتج المحلـــي الإجمالي العالمي، وإغلاق الحدود في هذه الدول يضع حملاً ثقيلاً على كاهل صناعة السياحة في العالم.

(١) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Tracking Coronavirus (Covid19) Conrtibuting to a Global Effect, the Covid 19 Crisis in Egypt,(Paris: OECD, 2020), PP.3-5.

MaximoTorero Cullen, "Coronavirus and Food - Supply Chain Under Strain What to Do?", (Rome: Food and Agriculture Organization,2020), PP.21-24.

شكل رقم (٣): تطور عدد السياح الدوليين شهرياً

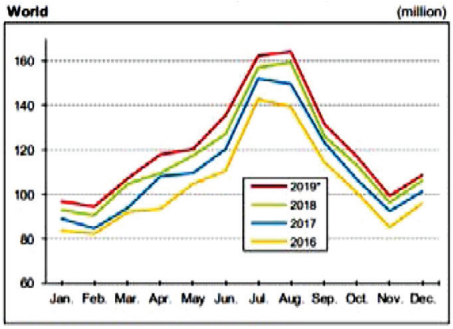

Source: UNWTO, 2020

٣- استجابات الدول المختلفة للأزمة:

من أجل تخفيف أثر الأزمة على الأسر والقطاعات الإنتاجية، تقوم الحكومات بتصميم مجموعة واسعة من التدابير والاستجابات، بما في ذلك الدعم المباشر للدخل، الإعفاءات الضريبية، تمديد الضمانات، مدفوعات الفوائد المؤجلة على الديون. واتخذت العديد من البلدان (مثل الصين وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) والمؤسسات الاقتصادية (مثل مجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) تدابير اقتصادية ومالية لاحتواء Covid-١٩، **على النحو الآتي:**

- **مجموعة العشرين:** ضخ أكثر من ٥ تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي للحدّ من التداعيات الاقتصادية للوباء.

- **صندوق النقد الدولي:** ضخ ما قيمته تريليون دولار لمساعدة أعضائه، في شكل قروض تُقدّم في حدود ٥٠ مليار دولار للاقتصادات الناشئة والنامية، و ١٠ مليارات دولار متاحة للأعضاء ذوي الدخل المنخفض من خلال تسهيلات تمويلية ميسرة بدون فوائد.

- **البنك الدولي:** تخصيص ١٢ مليار دولار لمواجهة آثار كورونا.

- **الصين:** احتياطيات أقلّ، وأعلنت عن مساعدة قدرها ١٥٤ مليار دولار لمواجهة آثار كورونا.

- **إنجلترا:** بنك إنجلترا (تخفيض سعر الفائدة من ٠,٧٥٪ إلى ٠,٢٥٪)، وأعلن عن تقديم ٣٧ ملياراً لمواجهة آثار COVID-19.

- **الاتحاد الأوروبي:** أعلن البنك المركزي الأوروبي عن دعمه لاقتصاد الاتحاد الأوروبي بقيمة ٧٥٠ مليار يورو.

- **فرنسا:** أعلنت عن ٣٣٤ مليار يورو استجابةً لـ Covid-١٩.

- **ألمانيا:** ١٣,٣٨ مليار يورو لمواجهة آثار Covid-١٩.

- **الولايات المتحدة:** خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وإدخال تدابير للسيولة لتخفيف شروط التمويل، وخصّصت الحكومة الفيدرالية ٢٠٠٠ مليار دولار لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأُسر، و ٥٠ مليار دولار لدعم قطاع الطيران[١].

ثانياً: تحليل آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الإفريقي:

تؤثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الإفريقي أيضاً، وقد شهدت بعض القطاعات في الاقتصاد الإفريقي تباطؤاً تأثراً بالجائحة، مثل قطاع السياحة والسفر والنقل الجوي وقطاع النفط، وسيتمّ في هذا الجزء تحليل آثار فيروس كورونا على الاقتصادات الإفريقية، خاصّةً قطاعات محددة في هذه الاقتصادات.

(١) the Possible Economic Consequences of a Novel Coronavirus (Covid19) Pandemic,(PWC:Australia 4-Matters,2020), PP.2.

١- الأثر على معدلات النمو الاقتصادي:

لقد تحسّـــن النمو الإفريقي بشكلٍ ملحوظ على مدى العقـــد ٢٠٠٠-٢٠١٠م، وبعد انقضاء هذا العقد ارتفعت الشـــكوك حول قدرة إفريقيا على الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة بشـــكلٍ مســـتدام، وذلك بســـبب اعتمـــاد الاقتصادات الإفريقيـــة على الأســـواق الدوليـــة في تحديد أسعار السلع، كما يوضح الشكل رقم (٤).

شكل رقم (٤): معدل نمو الاقتصاد الإفريقي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩م)

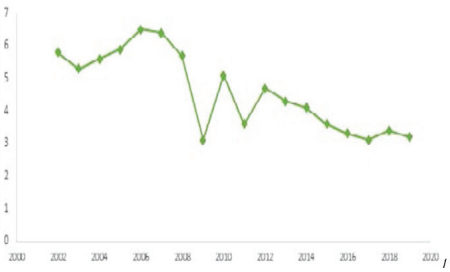

Source: AUC, 2020

لقد أدى التراجع في أســـعار المواد الخام الذي بدأ في عام ٢٠١٤م إلى وضع حدٍّ لسلسلة الارتفاع غير المســـبوق في النمو الذي شـــهده الاقتصـــاد الإفريقي منذ عـــام ٢٠٠٠م، وهكذا انخفض النمـــو الاقتصادي من أكثر من ٥٪ في المتوســـط بين عامَي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤م؛ إلى أقلّ من ٣,٣٪ بين عامَي ٢٠١٥ و ٢٠١٩م، وأصبحت إفريقيا مـــرّةً واحدة تواجه معـــدلات نمو غير كافية للّحاق بالركب الاقتصادي، ومع ذلك؛ توقع الاتحاد الإفريقي أنّ تحقيق معدل نمو قدره ٧٪ للقارة يمكن أن يحدّ من الفقر بشكلٍ كبير.

لقد كانت التوقعات أن تحقق إفريقيا معدلاً للنمو يبلغ ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٠م، ومع ذلك، ومع الآثار السلبية التي انعكست في قطاعات رئيسية مثل السياحة والســـفر والصادرات، وانخفاض العائـــدات الحكومية المســـتخدمة في تمويل الاستثمار العام بسبب وباء كورونا، سيكون شبه مســـتحيلٍ تحقيق هذه التوقعات المتفائلة للنمو في عام ٢٠٢٠م.

لقد أصاب وباء COVID-19 جميع البلدان الإفريقية تقريباً، ويبدو أنه على وشك أن يتفاقم بشكلٍ كبير، وتعطُّل الاقتصاد العالمي من خلال كسر سلاســـل القيمة العالمية، والانخفاضات المفاجئة في أســـعار السلع، والتراجع المستمر في الضرائـــب والإيـــرادات الحكومية، وتوقف حركة الســـفر والســـياحة والقيود الاجتماعية في العديد من البلدان الإفريقية، كلّ الأســـباب الســـابقة كانت وراء التوقعات الســـلبية لمعدل النمو الإفريقي خلال عام ٢٠٢٠م.

ومـــن المتوقع أن تنخفـــض أيضاً صادرات وواردات البلـــدان الإفريقية بنســـبة ٣٥٪ على الأقـــل؛ مقارنةً بعـــام ٢٠١٩م، وبالتالـــي؛ تُقدّر الخســـائر في قيمة الصادرات بنحو ٢٧٠ مليار دولار أمريكـــي، ولكي تواجـــه إفريقيا تداعيات انتشـــار الفيروس، وتوفّر العلاج الطبي اللازم، فإنها ســـتتجه إلى زيادة الإنفاق العام في القارة بما لا يقلّ عن ١٣٠ مليار دولار.

٢- الأثـر علـى قطـاع السفـر والسياحـة الإفريقية:

تُعدّ الســـياحة قطاعاً مهمّـــاً من قطاعات الأنشـــطة الاقتصاديـــة في العديد مـــن الدول الإفريقية، وسيتأثر هذا القطاع بشدةٍ من انتشار فيروس كورونا، خاصّةً مع القيود المفروضة على الســـفر وإغلاق الحدود والتباعـــد الاجتماعي، وتشـــير تقديرات اتحاد النقل الجـــوي الدولي IATA إلى أنّ قطاع النقـــل الجوي في إفريقيا يســـاهم بقيمة ٥٥,٨ مليار دولار، وهو ما يعادل ٢,٦٪ من الناتج المحلـــي الإجمالي الإفريقي،

ويوفر ٦,٢ ملايين وظيفة. وسيؤثر فرض قيود على السفر على شركات الطيران الدولية بما فيها الإفريقية، مثل الخطوط الجوية الإثيوبية ومصر للطيران والخطوط الجوية الكينية وخطوط جنوب إفريقيا ... إلخ، ومن ثمّ سيؤدي ذلك إلى حدوث بطالة جزئية لموظفي ومعدات شركات الطيران، حيث تنقل شركات الطيران في الأحوال العادية حوالي ٣٥٪ من التجارة العالمية، وتدعم كلّ وظيفة في النقل الجوي ٢٤ وظيفةً أخرى في سلاسل القيمة في قطاع السفر والسياحة، والتي تخلق بدورها ٧٠ مليون وظيفة.

وقد أشار بيانٌ صادر عن اتحاد النقل الجوي الدولي IATA إلى أنّ «الحجوزات الدولية في إفريقيا انخفضت بنحو ٢٠٪ في مارس وأبريل، وانخفضت الحجوزات المحلية بنحو ١٥٪ في مارس و ٢٥٪ في أبريل، وبحسب أحدث البيانات؛ فقد زادت المبالغ المستردة من تذاكر الطيران بنسبة ٧٥٪ في عام ٢٠٢٠م مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩م (٠١ فبراير–١١ مارس)». ووفقاً للبيانات نفسها؛ فقدت شركات الطيران الإفريقية بالفعل إيرادات بقيمة ٤,٤ مليارات دولار أمريكي بحلول ١١ مارس ٢٠٢٠م بسبب COVID-19، وأشارت الخطوط الجوية الإثيوبية إلى أنها تحمّلت خسارةً قدرها ١٩٠ مليون دولار.

لقد استمر عدد السائحين في القارة في النمو بمتوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره ٥٪ في السنوات الأخيرة، وكان عددهم حوالي ٧٠ مليون في عام ٢٠١٩م، وكان من المتوقع أن يصل إلى ٧٥ مليون في عام ٢٠٢٠م (وفقاً لمنظمة السياحة العالمية)، يُعدّ السفر والسياحة أحد المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد الإفريقي، وتساهم بنسبة ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩م؛ وفقاً لمجلس السياحة والسفر العالمي WTTC.

شكل رقم (٥): عائدات السياحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الإفريقية

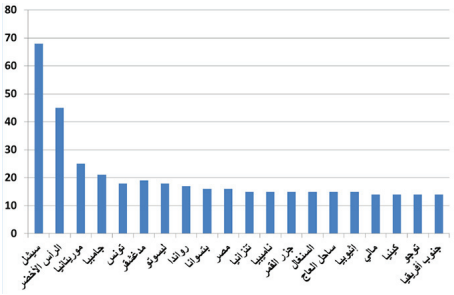

Source: UNWTO, 2019

يساهم قطاع السياحة بأكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٥ دولةً إفريقية، و٨٪ من قيمة الثروة في ٢٠ دولةً من أصل ٥٥ دولةً إفريقية، ويساهم هذا القطاع أكثر بكثير في الناتج المحلي الإجمالي في دولٍ مثل سيشيل والرأس الأخضر وموريشيوس (أعلى من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وتوظف السياحة أكثر من مليون شخص في كلٍّ من البلدان التالية: نيجيريا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا وكينيا وتنزانيا.

وتمثّل العمالة في السياحة أكثر من ٢٠٪ من إجمالي العمالة في سيشيل والرأس الأخضر وساوتومي وبرينسيب وموريشيوس.

وخلال الأزمات الماضية، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وصدمة أسعار السلع لعام ٢٠١٤م، شهدت السياحة الإفريقية خسائر تصل إلى ٧,٢ مليارات دولار، ومن المتوقع أن يخسر قطاع السياحة والسفر في إفريقيا ما لا يقلّ عن ٥٠ مليار دولار، وما لا يقلّ عن ٢ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة بسبب جائحة كوفيد[1]-١٩.

(١) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Covid 19 in

٣- الأثر على الصادرات والواردات الإفريقية:

(أولاً) الصادرات الإفريقية:

وفقاً لـــUNTACD؛ بلغ إجمالي التجارة الإفريقيـــة ٧٦٠ مليار دولار أمريكي كمتوســـط ســـنوي خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩م)، وهو ما يمثّل ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا، وتمثل التجـــارة البينية الإفريقية ١٧٪ فقط من إجمالي التجارة الإفريقية.

شكل رقم (٦): النسبة المئوية للصادرات البينية الإفريقية

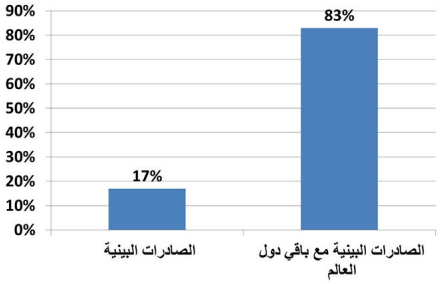

Source:UNTAD, 2019

شكل رقم (٧): حصة أهم الشركاء التجاريين لإفريقيا في مجال الصادرات

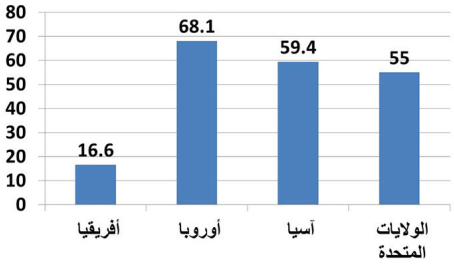

Source:UNTAD, 2019

وتُعدّ التجـــارة البينية بين البلدان الإفريقية واحدة مـــن أدنى المعدلات مقارنـــةً بالمناطق الأخرى في العالم، وتتمثل الأســـباب الرئيسية وراء هـــذا الوضـــع في تراجع مســـتوى كلٍّ من التحـــول الصناعـــي والبنية التحتيـــة والتكامل المالـــي والنقدي وارتفاع الحواجـــز الجمركية وغير الجمركية، وهذا يجعل الاقتصاد الإفريقي منفتحـــاً اقتصاديـــاً خـــارج القارة وحسّاســـاً للصدمات والقرارات الخارجية.

شكل رقم (٨) حصة أهم الشركاء التجاريين لإفريقيا

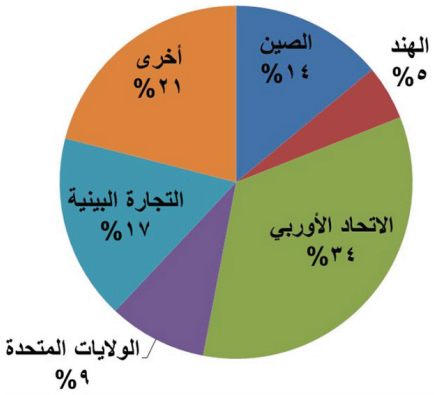

Source:OECD, 2019

وتهيمن المواد الخـــام على صادرات القارة، مما يعرضها لتقلبات الأسعار التي تفرضها أسواق كلٍّ من أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يؤثر انخفاض أسعار النفط الخام، وانكماش الطلب بشكلٍ مباشـــر على نمو الطلب على النفط الخام في الدول الإفريقية ويشـــمل الشـــركاء التجاريون الرئيسيون لإفريقيـــا: الاتحـــاد الأوروبـــي والصيـــن والولايات المتحدة.

ويحتل الاتحـــاد الأوروبي مكانةً مهمّةً كشـــريكٍ تجاري لإفريقيا بسبب العلاقات التاريخية القوية مع

Africa:Regional Socio-economic Implications and Policy Priorities,(Paris: OECD, 2020), PP.6-7.

القارة الإفريقية، حيث تتجه إليه ٣٤٪ من صادرات شمال إفريقيا، مقارنةً بـ ٢٠,٧٪ من صادرات الشمال الإفريقي تتجه إلى إفريقيا جنوب الصحراء.

ولقد أدى تقدّم الصين في مجال التصنيع إلى تعميق علاقاتها التجارية مع القارة الإفريقية، حيث تتجه ١٨,٥٪ من صادرات إفريقيا إلى الصين، و٤٤,٣٪ من صادرات وسط إفريقيا إلى الصين، مقارنةً بـ ٦,٣٪ تتجه لشمال إفريقيا.

تعتمد اقتصادات أكثر من ثلث بلدان القارة الإفريقية على تصدير المواد الخام، لقد كان النمو الكبير الذي حققته الدول الإفريقية (تجاوز ٥٪) على مدار الـ ١٤ عاماً الماضية مدعوماً بشكلٍ رئيسي بارتفاع أسعار السلع، إلا أنّ انخفاض أسعار النفط في أواخر عام ٢٠١٤م أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء؛ من ٥,١٪ عام ٢٠١٤م إلى ١,٤٪ عام ٢٠١٦م.

يواجه النفط الخام اليوم أكبر صدمة طلب في تاريخه، حيث انخفض إلى ما دون ٣٠ دولاراً للبرميل، بسبب وقف التجارة العالمية (التي بدأت في الصين منذ يناير) بعد جائحة كوفيد ١٩، أما التجارة في الدول الأكثر حساسيةً للصدمات الخارجية فستحقق أكبر خسائر في تاريخها، بالإضافة إلى الجزائر وأنغولا والكاميرون، فإنّ تشاد وغينيا الاستوائية والجابون وغانا ونيجيريا وجمهورية الكونغو من بين الدول الأكثر تضرّراً، وتتراوح صادرات النفط بين ٣٪من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا، لتصل إلى ٤٠٪ في غينيا الاستوائية، وتقريباً تمثّل صادرات النفط كلّ صادرات جنوب السودان، وهي مصدرٌ رئيسي للنقد الأجنبي والأرباح.

أما بالنسبة لنيجيريا وأنغولا، وهما أكبر منتجي النفط في القارة، فتمثل عائدات النفط أكثر من ٩٠٪ من الصادرات، وأكثر من ٧٠٪ من الميزانية الوطنية، ومن المحتمل أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى تضررهما بنسب مماثلة.

وطبقاً لتقديرات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ فإنّ الخسائر الناتجة عن انهيار سعر برميل النفط بحوالي ٦٥ مليار دولار، منها ١٩ مليار دولار خسائر متوقعة في نيجيريا، التي وضعت ميزانيتها في الربع الأول من العام على أساس أنّ سعر البرميل ٦٧ دولار أمريكي، وقد انخفض هذا السعر بأكثر من ٥٠ ٪، وتمثل حالة نيجيريا نموذجاً لكلّ البلاد التي تعتمد على تصدير المواد الخام بشكلٍ عام، وعلى عائدات النفط على وجه الخصوص، وتشير التقديرات إلى أنّ خسائر أنجولا ونيجيريا معاً ممكن أن تصل إلى ٦٥ مليار دولار، وسيكون لذلك عواقب وخيمة على احتياطات النقد الأجنبي في هذه الدول، وكذلك على تنفيذ برامج التنمية الخاصة بها، وستتأثر بذلك الجهود المبذولة للحدّ من الفقر، كما أنهما بحاجةٍ إلى موارد مالية كبيرة لمكافحة وباء كورونا ومواجهة الآثار الصحية والاقتصادية التي ترتبت عليه.

(ثانياً) الواردات الإفريقية:

لقد تضررت واردات إفريقيا بسبب كورونا، حيث تراجعت واردات السلع الاستهلاكية الأساسية المستوردة من الصين، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم في جنوب إفريقيا وغانا... إلخ، وقد فرضت رواندا مؤخراً أسعاراً ثابتةً لمعظم المواد الغذائية الأساسية، مثل الأرز وزيت الطعام، وقد تأثر وبشدة بسبب الأزمة العديد من التجار والمستوردين وصغار المستهلكين الفقراء في نيجيريا وأوغندا وموزمبيق والنيجر، وكذلك مَن يعملون في تجارة المواد الأخرى المستوردة من الصين، مثل المنسوجات والإلكترونيات والأدوات والأجهزة المنزلية[1].

(١) African Union , Impact of Coronavirus (COVID-19) on the African Economy, Op.Cit,PP. 11-13.

١- الأثر على التمويل الخارجي لإفريقيا:

لطالما كانت الاقتصادات الإفريقية تواجه اختلالات مستمرة في الحساب الجاري، مدفوعةً بشكل رئيسي بالعجز التجاري، وبما أنّ تعبئة الإيرادات المحلية لا تزال منخفضةً في إفريقيا؛ فإنّ العديد من البلدان الإفريقية تعتمد بشدةٍ على مصادر أجنبية لتمويل عجزها الحالي، وهي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحافظ المالية والتحويلات والمساعدات الإنمائية الرسمية والديون الخارجية. ومع ذلك؛ فإنّ الانكماش أو التباطؤ المتوقع في بلدان المنشأ يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وتدفقات استثمارات المحفظة، وتدفقات تحويلات العاملين بالخارج إلى إفريقيا. وهناك خسائر محتملة في الإيرادات الضريبية والتمويل الخارجي بسبب تعطل الأنشطة الاقتصادية، سيقيد كلّ ذلك قدرات الدول الإفريقية في تمويل تنميتها، وتؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية.

أ) تحويلات العاملين بالخارج:

كانت التحويلات أكبر مصدر للتدفقات المالية الدولية إلى إفريقيا منذ عام ٢٠١٠م، حيث تمثل حوالي ثلث إجمالي التدفقات المالية الخارجية، إنها تمثل المصدر الأكثر استقراراً للتدفقات، وقد ازدادت قيمتها بشكلٍ ثابت تقريباً منذ عام ٢٠١٠م، ومع ذلك، مع ركود النشاط الاقتصادي في العديد من بلدان الأسواق المتقدمة والناشئة، يمكن أن تشهد التحويلات إلى إفريقيا انخفاضاتٍ كبيرة. وتتجاوز تحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٥٪ في ١٣ دولةً إفريقية، وتدور حول ٢٣٪ في ليسوتو، وأكثر من ١٢٪ في جزر القمر وغامبيا وليبيريا. وبتجميع حصص أكبر اقتصادات في إفريقيا (مصر، ونيجيريا) نجد أنها تمثل ٦٠٪ من إجمالي تدفقات تحويلات العاملين بالخارج في إفريقيا.

ب) الاستثمار الأجنبي المباشر FDI:

وفقاً للأونكتاد (٢٠١٩م)؛ ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا إلى ٤٦ مليار دولار على الرغم من الهبوط العالمي، وقد حدثت زيادة بنسبة ١١٪ بعد الانخفاضات المتتالية في عامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م، وقد دعم هذه الزيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية الرغبة في البحث عن الموارد، وبعض الاستثمارات المتنوعة والانتعاش في الجنوب الإفريقي بعد عدة سنوات من التدفقات منخفضة المستوى، كانت أعلى ٥ بلدان متلقية في عام ٢٠١٧م هي: جنوب إفريقيا (٥,٣ مليارات دولار، بزيادة بنسبة ١٦٥,٨٪)؛ مصر (٦,٨ مليارات دولار، بتراجع بنسبة ٨,٢٪)؛ المغرب (٣,٦ مليارات دولار، بزيادة بنسبة ٣٥,٥٪)؛ والكونغو (٤,٣ مليارات، وبتراجع بنسبة ٢,١٪)؛ وإثيوبيا (٣,٣ مليارات دولار، بتراجع بنسبة ١٧,٦٪).

ومع سيناريوهات انتشار الوباء، التي تتراوح بين المدى القصير لتحقيق الاستقرار أو الاستمرار على مدار العام، سيكون الانخفاض المتوقع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبٍ تتراوح بين -٥٪ و-١٥٪ (مقارنةً بالتوقعات السابقة التي تتوقع نمواً هامشياً في اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١م).

ووفقاً لـ OECD؛ فقد شهدت أهمّ ٥٠٠٠ شركة متعددة الجنسيات، والتي تمثل حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، مراجعات تنازلية لعام ٢٠٢٠م في تقديرات الأرباح بنسبة ٩٪ بسبب Covid-١٩. والصناعات الأكثر تضرّراً هي صناعة السيارات (-٤٤٪)، وشركات الطيران (-٤٢٪)، وصناعات الطاقة والمواد الأساسية (-١٣٪).

ج) المساعدات الإنمائية الرسمية:

لا يزال العديد من البلدان الإفريقية يواصل الاعتماد بشكلٍ كبير على المساعدات الإنمائية الرسمية في تمويل تنميتها بسبب ظروفها الاقتصادية، وبحسب

بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية عام ٢٠١٧م، تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية ٤٪ و ٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في وسط إفريقيا وشرق إفريقيا، وفي ١٢ دولة إفريقية؛ تجاوزت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٧م ما نسبته ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بلغت ٦٣,٥٪ في جنوب السودان)، وتمثل المساعدات الإنمائية الرسمية ٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الإفريقية منخفضة الدخل، ويؤثر الوضع الاقتصادي الحالي في البلدان المانحة على قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لهذه البلدان.

٢- الأثر على كل من الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي والديون السيادية:

منذ عام ٢٠٠٦م، ومع نمو البلدان الإفريقية، فقد زادت الإيرادات الضريبية بالقيمة المطلقة، وكان أكبر مصدر لإيرادات الضرائب هي الضريبة على السلع والخدمات، التي شكلت نحو ٥٣,٧٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في المتوسط في عام ٢٠١٧م، مع ضريبة القيمة المضافة وحدها التي مثلت ٢٩,٤٪، لقد تراوحت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٧٪ في نيجيريا إلى ٣١,٥٪ في سيشيل في ٢٠١٧م. وكانت النسبة في تونس وجنوب إفريقيا والمغرب (نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) أعلى من ٢٥٪، بينما كانت غالبية البلدان الإفريقية تتراجع فيها النسبة بين ١١,٠٪ و ٢١,٠٪. وبلغ متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في القارة ١٧,٢٪، وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنةً بدول أمريكا اللاتينية (٢٢,٨٪)، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٣٤,٢٪)، والإيرادات العامة هي المصدر الأساسي لتمويل الخدمات الاجتماعية، وبخاصّة الرعاية الصحية، مع احتمال الانتشار الكبير لـ Covid١٩ في إفريقيا.

وعموماً؛ فإنّ إفريقيا يمكن أن تخسر من ٢٠ إلى ٣٠٪ من إيراداتها المالية، والتي تُقدّر بنحو ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩م، ولن يكون أمام الحكومات خيار سوى الاعتماد على الأسواق الدولية للاقتراض منها، والتي قد تزيد من مستويات ديون البلدان، وينبغي أن يُستخدم الدين في الاستثمار المُنتِج أو في الاستثمارات المُعزِّزة للنمو بدلاً من استخدامها في تنفيذ خطط الإنفاق. وهناك احتمال كبير أن تواجه العديد من البلدان ارتفاعاً في قيمة ديونها وتكاليف خدمتها بسبب زيادة العجز المالي، حيث سيتم التركيز بشكلٍ أكبر على تلبية الاحتياجات الاجتماعية، بما في ذلك نُظم الرعاية الصحية. ويُقدر أن ثلث البلدان الإفريقية هي بالفعل أو على وشك أن تكون معرضة لمخاطر عالية؛ نتيجة الزيادة الحادة الأخيرة في مستويات الديون بسبب (إصدار سندات في السوق الإفريقية).

يمثّل الإنفاق الحكومي للدول الإفريقية ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، ويساهم بنسبة ٢٠٪ في النمو الاقتصادي السنوي، ويهمين على الإنفاق العام في إفريقيا الإنفاق على الصحة والتعليم والدفاع والأمن، وتمثل هذه المجالات الثلاثة أكثر من ٧٠٪ من الإنفاق العام، ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق الحكومي على نُظم الرعاية الصحية؛ من أجل احتواء انتشار COVID-19 والحدّ من التأثير على الاقتصاد[١].

شكل رقم (٩): توزيع الإنفاق العام الإفريقي على القطاعات المختلفة

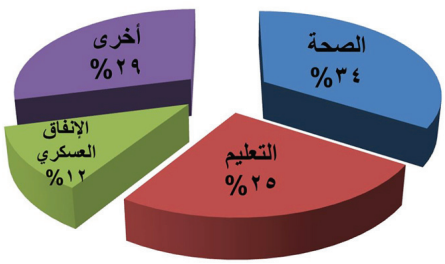

Source: AUC,2020

(١) Ibid: PP.14-17.

٣- الأثر على قطاعات اقتصادية أخرى:

أ- الأثر على التوظيف والبطالة:

تؤثر الهشاشة الحالية للاقتصاد العالمي في أعداد العاطلين، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة أعداد من يعانون من البطالة بنحو ٢٥ مليون حسب تقديرٍ جديد لمنظمة الصحة العالمية، وحسب التقديرات الأكثر حداثة؛ فإنّ نسبة العمالة الأكثر تضرراً واحتياجاً تصل إلى ٧٦,٦٪ في إفريقيا جنوب الصحراء، مع العمالة غير الزراعية في القطاع غير الرسمي التي تمثل ٦٦٪ من إجمالي العمالة، و٥٢٪ في الشمال الإفريقي.

يمثل حجم القطاع غير الرسمي ما يقرب من ٥٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء، وفقاً لبنك التنمية الإفريقي (٢٠١٤م)، وباستثناء الزراعة يوظف القطاع غير الرسمي ما بين ٣٠٪ و ٩٠٪ من العمالة. بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا لا يزال من بين الأكبر في العالم، ويساعد في امتصاص الصدمات الاجتماعية بشكلٍ رئيسي في المدن الإفريقية، وهناك ما يقرب من ٢٠ مليون وظيفة مهددة بالدمار في القارة في كلٍّ من القطاعَيْن الرسمي وغير الرسمي، إذا استمر الوضع كما هو من حيث تدمير سلاسل القيمة، وحظر حركة السكان، وإغلاق المطاعم، وتراجع تجارة التجزئة والتجارة غير الرسمية، وما إلى ذلك مما من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل العديد من أنشطة المنتجات غير الرسمية.

يجب على الحكومات الوطنية أن تتخذ على الفور التدابير اللازمة لدعم الأفراد الذين يكسبون رزقهم من القطاع غير الرسمي، لأنّ دعم القطاع غير الرسمي لن يضمن فقط فاعلية الإجراءات للحدّ من انتشار المرض ودعم استهلاك الأسرة، ولكنه سيحدّ أيضاً من خطر الاضطرابات الاجتماعية على المدى المتوسط والطويل، ويجب على الحكومات الإفريقية أيضاً دعم إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي، مع التركيز على الحماية الاجتماعية، للعمال في القطاع الرسمي، وموظفي شركات الطيران والشركات العاملة في مجال السياحة، لأنهم سيكونون الأكثر تضرّراً في حالة عدم تلقيهم الدعم من الحكومات الإفريقية[١].

ب- الأثر على نظم الرعاية الصحية:

ستؤثر أزمة COVID-19 على الأنظمة الصحية الفقيرة بالفعل في القارة، وسيزيد الطلب من مرضى كوفيد ١٩ على المرافق الصحية، بالإضافة للمرضى الذين يعانون من ارتفاع العبء بسبب معاناتهم من أمراض أخرى، مثل الإيدز والسّل والملاريا، وسيعانون أيضاً من صعوبةٍ في إمكانية الحصول على أوجه الرعاية المطلوبة، وقد يؤدي ذلك إلى المزيد من المرضى والوفيات. بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ جائحة Coivd-١٩ ستخلق نقصاً في الأدوية والمعدات الصحية، وذلك لأنّ أكبر موردي الأدوية في إفريقيا هم الاتحاد الأوروبي وآسيا، ولقد توقفت شركات تصنيع الأدوية في هذه البلدان بسبب تدابير الاستئصال الجذرية التي اتخذت في البلدان المتضررة بشدة، مثل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، وتشير التقديرات إلى أنّ البلدان الإفريقية ستحتاج إلى إنفاقٍ صحي إضافي بقيمة ١٠,٦ مليارات دولار على هذا الوباء[٢].

ثالثاً: تحليل آثار جائحة كورونا على أهم الاقتصادات الإفريقية:

١- الأثر على أكبر خمسة اقتصادات إفريقية:

تُعدّ كلٌّ من (نيجيريا، وجنوب إفريقيا، ومصر، والجزائر، والمغرب) أكبر خمسة اقتصادات إفريقية،

(١) International Labour Organization (ILO),Covid 19 and the World of Work: Impact and Policy Responses, (Geneva: ILO, ILO Monitor 1st ..11-Edition,2020), PP. 10

(٢) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Covid 19 in Africa:Regional Socio-economic Implications .and Policy Priorities, Op.Cit, P.9

حيث تمثّل أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا، وسيكون مستوى تأثير Covid١٩ على هذه الاقتصادات الخمسة ممثلاً لـكلّ الاقتصاد الإفريقي، ويساهم قطاعَا السياحة والنفط في المتوسط بـ ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاد هذه البلدان.

شكل رقم (١٠): حصة قطاعي السياحة والنفط في GDP لأكبر ٥ اقتصادات إفريقية

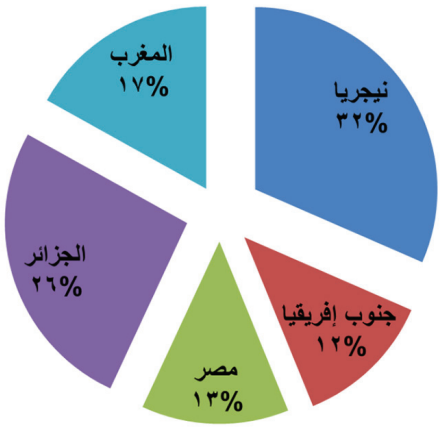

Source: AUC, 2020

وقد تسبب تفشي مرض COVID-19 في خسائر فادحة في هذه الاقتصادات، حيث يعاني معظمها من أعلى مستوى من حالات العدوى، من المتوقع أن ينخفض النمو بشكلٍ كبير في كلٍّ منها، وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع في توقعات نمو الاقتصادَيْن النيجيري والجزائري.

إنّ تداعيات فيروس كورونا ستؤثر على سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي ستؤثر على صناعة السيارات في المغرب التي تمثل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١٩م)، وستؤثر على تصدير الفوسفات وتحويلات العاملين بالخارج التي تمثل ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما الصناعات المصرية؛ فإنها سوف تتأثر بسبب اعتمادها في مدخلات الإنتاج على الواردات من الصين والدول الأجنبية الأخرى، وأصبحت هذه الصناعات غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية والدولية، ويشهد قطاع السياحة في مصر تراجعاً شديداً بسبب القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر، مما أثر بشدة على الاستثمارات المحلية والتوظيف في البلاد، وتُعدّ تحويلات العاملين بالخارج واحداً من أهمّ مصادر النقد الأجنبي في مصر، حيث بلغت ٢٥,٥ مليار دولار عام ٢٠١٨م، مقارنةً بـ ٢٤,٧ مليار دولار عام ٢٠١٧م، بينما في نيجيريا بلغت التحويلات ٢٥,٠٨ مليار دولار عام ٢٠١٨م، بما يعادل ٥,٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثّل كلا البلدين (مصر، ونيجيريا) ٦٠٪ من إجمالي تحويلات العاملين بالخارج على مستوى القارة.

ويهدد كورونا مصدرين للدخل في جنوب إفريقيا، هما قطاعَا التعدين والسياحة، ومن المحتمل أن يؤدي تعطيل السوق الصيني إلى تقليل الطلب على المواد الخام في جنوب إفريقيا، بما في ذلك الطلب على خامات الحديد والمنجنيز والكروم التي تصدرها للصين، وتعادل ٤٥٠ مليون يورو كلّ عام، وقد دخلت البلاد في حالة ركود خلال الربع الأخير من العام الماضي، وستضيف الأزمة الحالية مزيداً من التدهور في الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الدولة[١].

٢- الأثر على منتجي النفط الرئيسيين:

سيكون للدول النفطية توقعات اقتصادية أكثر قتامةً من القارة بأكملها، حيث لم تتوقع البلدان الإفريقية المصدرة للنفط والغاز مثل هذه الكارثة، لأنّ عائدات الهيدروكربونات ضرورية لميزانيتها ولتلبية احتياجاتها والتزاماتها الدولية، ويتمثل أهم منتجي النفط الرئيسيين في كلٍّ من:- نيجيريا (٢

(١) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، «تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته»، (جامعة القاهرة: قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠)، ص.ص (٦٦-٦٩).

مليون برميل/ يوم)، وأنغـــولا (١,٧٥٠ مليون برميل/ يـــوم)، والجزائـــر (١,٦ مليون برميل/ يـــوم)، وليبيا (٠,٨ مليـــون برميـــل في اليوم)، مصـــر (٠,٧ مليون برميـــل في اليوم)، الكونغـــو (٠,٣٥ مليون برميل في اليـــوم)، غينيا الاســـتوائية (٠,٢٨ مليـــون برميل في اليوم)، الغابـــون (٠,٢ مليون برميل في اليوم)، وغانا (٠,١٥ مليون برميل في اليوم) جنوب السودان (٠,١٥ مليـــون برميل في اليوم) وتشـــاد (٠,١٢ مليون برميل في اليـــوم)، والكاميرون (٨٥ ألـــف برميل في اليوم)، وتواجـــه هذه الدول أزمـــة COVID-19 التي من المرجـــح أن تكون أكثر خطورةً ممـــا كانت عليه أزمة انخفاض الأسعار في عام ٢٠١٤م، حيث انخفض سعر النفـــط الخام من ١١٠ دولارات إلى أقلّ من ٦٠ دولاراً للبرميل، ثـــم انخفض لاحقاً إلى أقـــلّ من ٤٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٥م، هـــذا يعني انخفاض الدخل القومي الصافي في الدول المصدرة بنســـبةٍ أكبر من ٦٠٪، وسيكون عجز ميزانيتهم أكثر من الضعف.

إنّ عدم استقرار أسعار النفط له تأثيرٌ كبير على النمو الاقتصادي وســـعر الصـــرف لنيجيريا، وتأثير غير مباشـــر على التضخم من خلال سعر الصرف، لذلك ســـيتعرض منتجو النفط لخطر انخفاض قيمة عملاتهـــم المحلية خـــلال هذه الأزمـــة، وعلى وجه الخصوص في بلدان وســـط إفريقيـــا، التي تعرضت خلال هذه الســـنوات الأخيرة لتخفيض قيمة العملة، وسيتم اختبار ذلك بشكلٍ أكبر بسبب انخفاض مستوى التنويع الاقتصادي والاقتصادات القائمة على تصدير البترول والهيدروكربونات التي هي المصدر الرئيسي للإيرادات، فالنفط يمثّل أكثـــر من نصف الإيرادات الضريبية، وأكثر من ٧٠٪ من الصادرات الوطنية لهذه الدول، ومع انخفاض أسعار النفط والغاز، وانخفاض الإنتاج بسبب إغلاق بعض الشـــركات المشاركة في سلاسل القيمة، يمكن أن تنخفض الإيرادات المتعلقة بالنفط وغيرها من الهيدروكربونات بنســـبة ٤٠ إلى ٥٠٪ على الأقلّ في القارة.

ويُقدّر صندوق النقد الدولي أنّ كلّ ١٠٪ انخفاض في أسعار النفط، في المتوسط، سيؤدي إلى انخفاض النمو في الدول مصدّري النفط بنسبة ٠,٦٪، وزيادة في العجز المالي بنســـبة ٠,٨٪ مـــن الناتج المحلي الإجمالي.

إنّ انخفاض أسعار النفط بنسبة ٣٠٪ من المتوقع أن يقلل مباشـــرةً من قيمة صادرات النفط في إفريقيا جنـــوب الصحـــراء الكبرى بمقـــدار ٦٥ مليـــار دولار (الخاسرون الرئيســـيون هم: نيجيريا، وأنغولا، وغينيا الاستوائية، والكونغو، الغابون، جنوب السودان)، وخفض الواردات بمـــا يُقدّر بنحو ١٥ مليـــار دولار (الرابحون الرئيسيون هم: جنوب إفريقيا، وتنزانيا، كينيا، وإثيوبيا).

مـــن المتوقع زيادة الديون الســـيادية بما لا يقل عن من ٥٪ إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنتجة للنفط.

إن التراجع في أســـعار النفط والهيدروكربونات الأخرى ستخفض بشدة من الإيرادات المالية في هذا القطاع، وتمثّل عائدات الهيدروكربونات نســـبةً كبيرة من الإيرادات المالية في أكبر ١٠ منتجين للنفط، مع انخفاض أسعارها سيكون لها تأثير كبير على نفقات البلدان الإفريقية، ومـــن المتوقع انخفاض ما لا يقلّ عن ٥٠٪ في عائدات النفط في القارة.

شكل رقم (١١): عائدات النفط لدى أعلى الدول الإفريقية إنتاجاً كنسبة من GDP

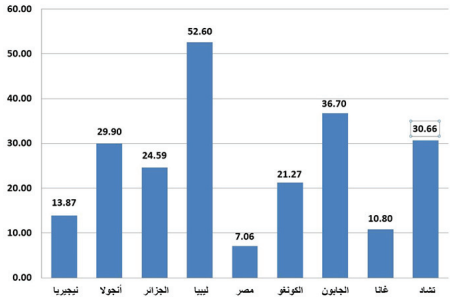

Source: AUC,2020

يساهم قطاع النفط بـ٢٥٪ من إجمالي الناتج في أكبر ١٠ منتجين للنفط في إفريقيا، ومن المتوقع لنيجيريا أن تخسر حتى ١٩ مليار دولار، حيث يتوقع أن تخفض إجمالي صادراتها من النفط الخام في عام ٢٠٢٠م، بما يتراوح بين ١٤ مليار دولار أمريكي، و١٩ مليار دولار أمريكي؛ مقارنةً بالصادرات المتوقعة بدون COVID-19 [١].

٣- الأثر على أهم الوجهات السياحية الإفريقية:

وفقاً للمجلس العالمي للسفر والسياحة WTTC؛ ساهمت صناعة السياحة بنسبة ٨,٥٪ (أو ١٩٤,٢ مليار دولار) من الناتج المحلي الإجمالي للقارة في عام ٢٠١٨م، علاوةً على ذلك؛ كانت إفريقيا ثاني أسرع منطقة في نمو السياحة في العالم بنسبة ٥,٦٪ في ٢٠١٨م؛ مقارنةً بمتوسط المعدل العالمي البالغ ٣,٩٪. ومن إجمالي ١,٤ مليار سائح دولي في عام ٢٠١٨م؛ تلقت إفريقيا ٥٪ فقط؛ وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة UNWTO.

وتتمثل أهمّ الوجهات السياحية في إفريقيا في كلٍّ من مصر (١١,٣٥ مليون سائح سنوياً)، والمغرب (١١ مليون)، وجنوب إفريقيا (١٠,٤٧ ملايين)، وتونس (٨,٣ ملايين)، وزيمبابوي (٢,٥٧ مليون).

شكل رقم (١٢): أهم خمس وجهات سياحية في إفريقيا ٢٠١٩م (العدد بالمليون سائح)

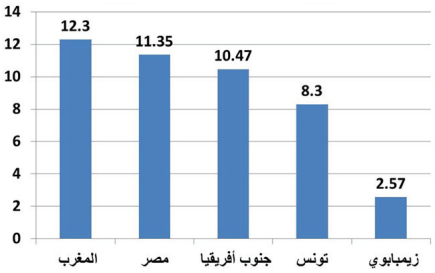

Source: UNWTO, 2019

إنّ آفاق صناعة السياحة في إفريقيا قوية جداً مقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم، حيث كان من المتوقع الزيادة ما بين ٣٪ إلى ٥٪ في عام ٢٠٢٠م. ومع استمرار القيود وإغلاق وكالات السفر والفنادق، يتمّ تسريح عمال الفنادق في العديد من البلدان الإفريقية، ومن المرجح توقع حدوث نمو سلبي، وسيكون التأثير الكلي لـ Covid١٩ على اقتصادات الدول السياحية الكبرى أعلى بكثيرٍ من باقي الاقتصادات الإفريقية الأخرى.

في عام ٢٠١٩م؛ ساهمت صناعة السياحة بأكثر من ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التالية: (سيشيل، الرأس الأخضر، موريشيوس، غامبيا، تونس، مدغشقر، ليسوتو، رواندا، بوتسوانا، مصر، تنزانيا، جزر القمر، والسنغال)، من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في المتوسط بقيمة -٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠م، بينما في بلدان سيشيل، والرأس الأخضر، وموريشيوس، وغامبيا؛ فإن التراجع سيكون أعلى بكثير؛ وعلى الأقل سيكون -٧٪ في ٢٠٢٠م [٢].

(١) Economic commission for Africa (EAC),Potential Socio-economic Impacts of Coronavirus on West Africa, (Niamey: ECA,2020),P.6.

(٢) World Food Programme (WFP), Economic and Market Impact of Covid 19on West and Central Africa, (Rome: WFP, 2020), PP.7-10.

شكل رقم (١٣): توقعات النمو في GDP في الدول السياحية الإفريقية

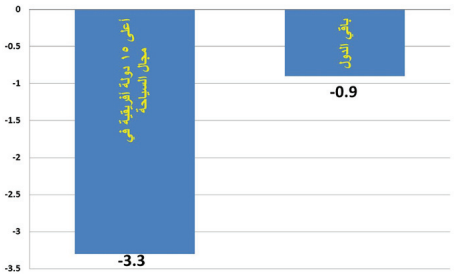

Source: AUC, 2020

رابعاً: التدابير الاقتصادية والمالية للتخفيف من آثار الأزمة:

تعاني البلدان الإفريقية بالفعل من الآثار المباشرة (المرضى والوفيات)، والآثار غير المباشرة (الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة) من Covid١٩، ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع، وتتخذ العديد من الحكومات الإفريقية والمؤسسات الإقليمية العديد من التدابير للحدّ من تأثير الوباء على اقتصاداتها.

١- تدابير اتخذت من قبل المؤسسات الإفريقية:

- مفوضية الاتحاد الإفريقي:

• وافقت على إنشاء صندوق قاري لمكافحة COVID-19 في الدول الأعضاء، كما وافقت على المساهمة الفورية بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار أمريكي كتمويل أولي، كما أنّ الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والكيانات الخيرية مدعوة للمساهمة في هذا الصندوق، وتخصيص ٤,٥ ملايين دولار لتعزيز قدرات مركز السيطرة على الأمراض في إفريقيا.

• دعت مفوضية الاتحاد الإفريقي المجتمع الدولي إلى تشجيع الممرات التجارية المفتوحة، وخاصّةً بالنسبة للأدوية والمستلزمات الصحية الأخرى.

• حثت مجموعة العشرين على تزويد الدول الإفريقية على الفور بمعدات طبية وأدوات إجراء اختبار كورونا، ومعدات واقية لمكافحة جائحة COVID-19 ودعم حزمة الحوافز الاقتصادية الفعالة التي تشمل الإغاثة والمدفوعات المؤجلة.

• دعت المفوضية إلى التنازل عن جميع مدفوعات الفائدة على الديون الثنائية والمتعددة الأطراف، والتمديد إلى المدى المتوسط، من أجل توفير السيولة للحكومات الإفريقية.

• حثت المفوضية كلاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي، والمؤسسات الإقليمية الأخرى، على استخدام جميع الأدوات المتاحة في ترساناتها للمساعدة والتخفيف من آثار الوباء، وتوفير الإغاثة للقطاعات الحيوية للاقتصادات والمجتمعات الإفريقية.

- وزارات المالية الإفريقية:

أعلن البيان الذي وقّع عليه العديد من وزراء المالية الأفارقة: أنّ القارة تحتاج إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي للدفاع عن أنظمة الرعاية الصحية، ومواجهة الصدمة الاقتصادية التي سببها المرض.

- بنك التنمية الإفريقي:

أصدر بنك التنمية الإفريقي سندات استثنائية بقيمة ٣ مليارات دولار، مدتها ثلاث سنوات، للمساعدة في تخفيف التأثير الاقتصادي والاجتماعي لوباء COVID-19 على سُبل العيش والاقتصادات الإفريقية، وقد اكتسبت رابطة Fight Covid-١٩ الاجتماعية، الصالحة لمدة ثلاث سنوات، اهتماماً من البنوك المركزية والمؤسسات الرسمية ومديري الأصول، بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين، مع عطاءات تتجاوز ٤,٦ مليارات دولار.

- البنك الإفريقي للصادرات والواردات:

أعلن Afreximbank عن تسهيلات بقيمة ٣ مليارات دولار لمساعدة الدول الأعضاء على تجاوز الآثار الاقتصادية والصحية لكوفيد ١٩، كما سيوفر Afreximbank الدعم المالي لأكثر من ٥٠ دولة من خلال التمويل المباشر، وخطوط الائتمان، والضمانات،

والمبادلات بين العملات، وما شابه ذلك من الأدوات.

- البنك المركزي لدول غرب إفريقيا:

• زيادة المخصصات الأسبوعية للبنوك المركزية للبلدان الأعضاء من ٦٨٠ مليون دولار إلى ٩ مليارات دولار، لضمان استمرار تمويل المشروعات في الدول الأعضاء.

• تخصيص ٥٠ مليون دولار لصندوق دعم بنك التنمية لغرب إفريقيا BOAD لزيادة مبلغ التسهيلات والقروض التي ستمنحها للحكومات لتمويل استثمارات الإنفاق والمعدات اللأزمة لمكافحة الوباء.

٢- التدابير الحكومية للتخفيف من الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا:

اتخذت كلّ الدول الإفريقية واحداً أو أكثر من الإجراءات التالية لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا المستجد.

وتتراوح التدابير التي اتخذتها حكومات الدول الإفريقية حول ما يلي:

- رصد مبالغ إضافية في الموازنة العامة لدعم الرعاية الصحية ومواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الوباء.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي.
- توفير موارد النقد الأجنبي لضمان استيراد السلع الأساسية.
- تخفيض سعر الفائدة، وتقديم تسهيلات ائتمانية للمشروعات المتعثرة بسبب الوباء.
- تنفيذ خطط تخفيض الديون، وإعادة هيكلة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- تقديم الدعم لمنظمة الصحة العالمية ومراكز إفريقيا لمكافحة الأمراض والوقاية منها، للاستعداد والاستجابة للطوارئ في القارة[1].

خامساً: خاتمة وتوصيات:

خاتمة:

أصبح فيروس كورونا جائحة شديدة، ويفرض العديد من التحديات الخطيرة على المستوى الوطني والإقليمي والمستويات العالمية، وعواقب هذا الوباء، حتى لو كان من الصعب حسابها، من المتوقع أن تكون شديدةً في ضوء الانتشار السريع لـ COVID-19، بالرغم من التدابير الصارمة التي اتخذتها البلدان في جميع أنحاء العالم.

ودول إفريقيا وإن كانت أقل تأثراً نسبياً بالجائحة، مقارنةً بالمناطق الأخرى في الوقت الراهن، فإنّ الآثار غير المباشرة من التطورات العالمية، أو سلاسل القيمة المكسورة، قد تؤدي إلى تعثر النشاط الاقتصادي في الدول الإفريقية. وفي الواقع، ومع الاعتماد الكبير من الاقتصادات الإفريقية على الاقتصادات الأجنبية، فإنّ ذلك سيفرض تداعيات اقتصادية سلبية على القارة، والتي تمّ تقييمها بتراجع في معدل النمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٠م بشكلٍ عام.

إلى جانب ذلك؛ من المستحيل عملياً للقارة الاستفادة من الانتشار واسع النطاق لـ COVID-19 في أجزاء أخرى من العالم، بسبب عدم قدرتها على تحويل موادها الخام إلى سلع مصنعة استجابةً لارتفاع الطلب على السلع والخدمات في الأسواق المحلية والدولية، وذلك بسبب المشكلات الهيكلية في الاقتصاد الإفريقي التي تجعله معتمداً بشكلٍ كبير على تصدير السلع في شكلها الخام دون تصنيعها، ويمثّل هذا الوضع قيوداً إضافية على التحول الإنتاجي لإفريقيا، لذلك سيكون لـ COVID-19 تأثيراً اجتماعياً واقتصادياً ضاراً على القارة الإفريقية.

(١) Abdinor Dahlr, "Africa and Coronavirus Pandemic: Responses, Challenges and Consequences, (TRT World Research Centre,2020), PP.7-11.

التوصيات:

ينبغي لحكومات الدول الإفريقية اتخاذ الإجراءات الآتية:

– التحقق بشكلٍ منهجي من جميع الحالات المشتبه فيها؛ من أجل ضمان الكشف المبكر عن العدوى، ومنع الاتصال بين المرضى المصابين والسكان الأصحاء.

– تأمين جميع السكان حاملي العدوى في المنزل وداخل حدود البلد؛ لاحتواء انتشار المرض لفترة قصيرة من الزمن، وتقييم ما إذا كان ينبغي تنفيذ تدابير الحظر على نطاق أوسع.

– الإبلاغ عن الإحصاءات الصحية والتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمراكز الإفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية؛ لضمان مراقبة شفافة للأزمة، والحفاظ على ثقة السكان في أنظمة الصحة العامة الإفريقية.

– مراجعة ميزانياتها؛ من أجل تحديد أولويات الإنفاق في أنظمة الرعاية الصحية، بما في ذلك البنية التحتية المطلوبة والخدمات اللوجستية، وشراء المنتجات والمعدات والمواد الصيدلانية والطبية، وما إلى ذلك.

– إنشاء صندوق طوارئ؛ لزيادة الحماية الاجتماعية، واستهداف العمال غير الرسميين الذين لا يتمتعون بحماية اجتماعية وقد يتأثرون بشدة بالأزمة، وزيادة التمويل المخصص للبحوث الطبية.

– التنازل عن مدفوعات الضرائب في القطاعات الحيوية والمصادر المحلية من قبل القطاع العام، الذي سيستجيب للأزمة من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

– المطالبة بوقف إطلاق النار مع المتمردين والجماعات المسلحة؛ لضمان عدم وجود أي إلهاء في جهود احتواء الوباء.

– تنويع وتحويل اقتصاداتها، من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص الإفريقي، لتحويل المواد الخام محلياً إلى سلع مصنعة.

– زيادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية، لمواجهة الاستهلاك القُطري والقاري.

– استكمال التوقيع والتصديق على وكالة الطب الإفريقية AMA، وإنشاء شراكات إقليمية بين القطاعَيْن العام والخاص، لإنتاج المنتجات الطبية والصيدلانية؛ من أجل الحدّ من واردات إفريقيا، وضمان مراقبة عالية لجودة الإنتاج.

وينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي اتخاذ ما يلي:

– قيادة المفاوضات بشأن خطة طموحة لإلغاء إجمالي الديون الخارجية الإفريقية (٢٣٦ مليار دولار أمريكي).

– التنسيق، من خلال مركز السيطرة على الأمراض في إفريقيا، مع جميع الجهود لتعبئة المختبرات والمراقبة والاستجابة الأخرى، والدعم عند الطلب، والتأكد من أنّ الإمدادات الطبية تذهب إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

– تنسيق الإجراءات الدبلوماسية للتحدث بصوتٍ واحد في المنتديات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واجتماعات الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والشراكات الأخرى، لإعطاء الأولوية للتدخلات في معظم البلدان الإفريقية الضعيفة الأكثر تعرضاً للصدمات الخارجية.

– التأكد من إغلاق الحدود حتى لا يؤدي إلى أزمة غذائية، وخصوصاً في غرب إفريقيا، حيث أصبحت إمدادات الغذاء شحيحة، وحيث تعتمد البلدان على واردات المحاصيل الغذائية الأساسية، مثل الأرز والقمح من آسيا.

– إيلاء اهتمام خاصّ لحالة حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين الأفارقة.

– دعم البلدان في جهودها لتحسين تعبئة الموارد المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة لتمويل تنميتها[1] ■

(١) Africa Centres for Disease Control and Prevenstion (Africa CDC), Africa Joint Continental Strategy for Covid-19 Out Break, (Adis Ababa: African Union, 2020),PP.1-12.